

الدكتورة أحلام بيضون لبنانيون وزعماءهم السياسيون

لو كنا في غير بلد لما كنا سنشهد
ما نشهده في لبنان من استقبال
بالشعارات المتكررة والموحدة
بالنسبة لكل الزعماء "بالدم بالروح
نفديك يا زعيم" . ولا حتى في
البلاد العربية إذ في تلك البلاد
ربما تنحصر الظاهرة بالملك أو
الرئيس المتملك دون غيره من
أفراد السلطة. في لبنان كل رجل
سلطة هو زعيم. فلماذا؟

الجواب وجدناه في عبارات نطق
بها أحد المواطنين المستقبليين لأحد
الزعماء العائد إلى مدينته، حين رد
في الإعلام قائلاً: "أنا لا أعرف
الدولة، فلان (ذاكرا الزعيم باسمه
دون كلفة) هو من رباني، أنا يتيم،
وهذه الكنزة التي ألبسها هو
اشتراها لي...."

لقد أوردنا تلك الواقعة كشاهد على
ما نعتقده سببا في الفساد القائم على
مستوى النظام السياسي. فهذا المثل
البسيط يبين كم أن المواطن مرتبط
بمن يسد حاجاته، نائبا بذلك عن

الدولة التي من المفترض أن تقوم
هي بدور الحامي للمواطن من
الجوع والمرض والغلاء والامية
والتهمةيش والإعتداء، وسبب
تقصير الدولة هو النظام الفاسد؛
أما سبب الفساد فهو بسبب تقصير
الدولة؛ وهكذا ندور في حلقة
مغلقة.

تقصير الدولة، لجوء إلى الأغنياء،
ارتباط شبه إقطاعي، ارتباط
مصالح، نظام إنتخابي طائفي،
انتخاب الزعيم المعروف شخصيا
من المواطن. استغلال الزعيم

لموقع السلطة وإلهائه المواطنين
بالمعونات مما يجعلهم في تبعية
حياتية له.

ولا بد هنا من بعض التفصيل لكي
يفهم المقصود. أما فيما يتعلق
بتقصير الدولة في تقديم الخدمات
الأساسية لمواطنيها خاصة الطبقة
المعوزة منهم فيلجأ المواطنون
نتيجة لتقصير الدولة وعدم القيام
بواجباتها تجاه مواطنيها إلى
الجهات القادرة مادياً على إعانتهم.
هذه الجهات هي : إما رجال دين

أو هيئات دينية؛ إما جمعيات
خيرية أو فاعلي خير؛ إما أشخاص
ساعين إلى الوصول إلى السلطة.

بالنسبة لنشاط الفئة الأولى يتحول
الشخص بطبيعة الحال إلى مصنف
طائفي فهو لا يستطيع التخلي عن
طائفته التي تحميه وتسد حاجاته
خاصة الحياتية منها. بالنسبة للفئة
الثانية بشكل عام، وقع عملها على
المواطن يكون سليماً ولكنها هي
التي تكون مضطرة إلى التبعية
للجهة أو الجهات التي تمولها
وتغطي نشاطها سواء من الهيئات

الدينية أو الشخصيات السياسية أو
الشخصيات المتمولة، وبالتالي يفقد
المواطن حريته بصورة غير
مباشرة. أما بالنسبة للفئة الثالثة فإن
تعبية المواطن الذي يطلب
المساعدة أو تقدم له يفقد حريته
بشكل كامل، ويشعر أخلاقيا
وماديا أنه ملتزم بالوفاء باتباع
الشخص الذي يمول له حاجاته.
طبعاً إذا ترشح الشخص المتمول
للنيابة فإنه يضمن أصوات أولئك
الأشخاص وعائلاتهم وربما
أقاربهم. المسألة تصبح أكثر تعقيدا

حين تتحول الحاجة إلى حماية قضائية لأشخاص كانوا ضحية تعد، أو أنهم هم كانوا مرتكبين لمخالفات وربما لجرائم. كذلك يحتاج المواطنون أيضا لتدخل أو ما يسمى بالعرف اللبناني (واسطة) من قبل جهات دينية أو سياسية أو نافذة بحكم موقعها المادي كي تحصل على وظائف أو عمل. يتحول مقدمو الخدمات للمواطنين سواء كانت خدمات مادية أو قضائية أو وظيفية أو غير ذلك إلى زعماء بنظر أولئك

الحاصلين عليها، وطبعاً لا يعود
بالإمكان إقناعهم بإعطاء أصواتهم
لمرشحين آخرين مهمما كانت
مناقبيتهم ومستواهم الأخلاقي أو
مستوى كفاءتهم.

يصل الزعيم إلى الحكم لينضم إلى
الزعماء الباقين الذين يتشابهون
معه بالطبع، وكيفية الوصول،
وينشأ بينهم تآلف، وتواطئ يشي
بخلاف علني في الخطاب السياسي
بينما هم في أقوى درجات
الإنسجام، فمصالحهم متشابهة،
والآلية التي تمكنهم من تحقيق تلك

المصالح هي ذاتها : نظام طائفي،
وتقاسم للمناصب وللمنافع. يؤدي
ذلك إلى انتشار المفسد في النظام
في ظل انعدام الشفافية للأسباب
المذكورة ذاتها، مما يبقي من
يتولون السلطة في منأى عن
الحساب والمساءلة.

السلطة والمال والفساد يجعل من
فيها يجدون صعوبة كبيرة في
التخلي عنها لأسباب عدة أهمها:

- أن أطراف السلطة هم
مغرمون بها إلى حد الشغف،

- لأن السلطة توفر لهم الثروة التي هم عبيد لها،
- لأن السلطة توفر لهم الملاذ الآمن من أية مساءلة. إن ابتعادهم عن السلطة ربما يعرضهم للملاحقة بسبب خرقهم للقانون، بسبب أعمال غير شرعية تصل إلى حد جرائم ارتكبوها خلال وجودهم في السلطة.

هذا الوضع يجعل أي مطالبة من قبل الشعب بالإصلاح صعبة للغاية، لأن النظام قد شرع على

قياس مصالح السلطة الفاسدة،
وبما أن رجال السلطة لهم
أتباعهم من مواطنين منتفعين،
وإعلاميين، ورجال دين، فإن أي
تحرك في الشارع لفرض تغيير
ما، سيؤدي إلى استتارة الشوارع
الطائفية.

يصبح الشعب على ضوء ما تقدم
بين نارين نار السلطة الفاسدة
ونار الفتنة الطائفية الممكنة
الوقوع إذا ما تظاهرت فئات من
الشعب للمطالبة بحقوقها.

بناء على ما تقدم، وفي ضوء ما
تشهده البلاد العربية من ثورات
وتغيرات جذرية في النظم
القائمة، وإمكانية الإستفادة من
تجارب الشعوب الشقيقة، فلا بد
للشعب اللبناني خاصة شبابيه
الصاعد من الإعتماد على نفسه،
مبتعدا عن الأحزاب التي هي
على شاكلة السلطة الرسمية،
والمطالبة بحقوقه من خلال تغيير
النظام الذي لا يلبي مطالبه ولا
ينسجم مع ما يطمح إليه. وبما أن
الشعب هو صاحب السيادة، وأن

الحكام ليسوا سوى مندوبين عنه
لإدارة شؤونه، فمن حقه أن
يضغط لتحقيق مطالبه وما على
الحكام إلا الإنصياع لتلك
المطالب.

لم يعد بإمكان الزعماء في لبنان
أن يستغبوا المواطنين، فالنظام
الطائفي يجب أن يتغير، ويجب
على الشعب أن يتحرك لتغييره
ووضع حد للمحاصصة، ويجب
في حال التحرك الشعبي، أن لا
يعود المحتجون إلى البيوت، كما
تعودوا أن يفعلوا، بل يجب أن

يستمرّوا ويثبتوا ويصبروا إلى أن
تتحقق مطالبهم. أما الشعارات
فيجب أن تبتعد عن كل ما يثير
الغرائز الطائفية أو الفئوية،
فالإنسان هو الإنسان مهما كانت
طائفته، أو أصله، أو لغته...
وحاجاته الحياتية هي ذاتها،
وواجباته هي ذاتها.